لكونها في مقابلة الوجود والامكان وبحث الوجوب والقدم من جهة
كونهما من اقسام مطلق الوجوب والقدم اعني ضرورة الوجود بالذات
او بالغير وعدم المسبوقية بالعدم وهما من الامور الشاملة اما الوجوب
فظاهر واما القدم فعلى رأي الفلاسفة حيث يقولون بقدم المجردات
والحركة والزمان وغيرها من الجواهر والاعراض ونظر المتكلم فيه من
جهة النفي والاثبات يعني انه يبحث من الامور العامة كبحث الحال عند من
يثبته وقد تقسم الامور العامة بما يعم اكثر الموجودات والمعدومات ليشمل
العدم والامتناع ولهذا كان ينبغي ان يذهب صاحب المواقف حيث زعم
ان ليس موضوع الكلام هو الموجود بما انه يبحث عن المعدوم **قوله**
البحث الاول تصور الوجود بديهي بالضرورة والتعريف بمثل
الكون والثبوت والتحقق والشيئية لفظي ومثل الثابت العين وما يمكن
ان يخبر عنه ويعلم او ينقسم الى الفاعل والمنفعل والقديم والحادث تعريف
بالاخفى او رتبنا المقصد الثاني على ثلاثة فصول في الوجود والماهية ولو
احقهما والفصل الاول ينقضي البحث عن الوجود والعدم والحق ان تصور
الموجود بديهي وان هذا الحكم ايضا بديهي يقطع به كل عاقل يلتفت
اليه وان كان بادر شرطية الاكتساب منع ذهب جمهور الحكماء الى انه كسبي
اعرف من الموجود وعولوا على الاستغناء انه هو كاف في هذا المطلب لان تعقل
الحكم بجزئي متعقل كانه اعرف منه بل هو في … انه اوضح الاشياء عند
العقل والمعنى الواضح فلا يعرف من حيث انه مدلول لفظ دون لفظ
فيعرف تعريفا لفظيا يفيد فهمه من ذلك اللفظ كما تصوري في نفسه فيكون
دوريا تعريفا للشيء بنفسه وقد لا يعلم تفهيم الوجود بالكون والثبوت و
والتحقق والشيئية والحصول ونحو ذلك بالنسبة الى من يعرف مفهوم الوجود
من حيث انه مدلول هذه الالفاظ دون لفظ الوجود فهي لو عكس والا
التعريف بالثابت العين او بالذي يمكن ان يخبر عنه ويعلم او بالذي ينقسم
الى

الى القديم والحادث فمن قصد كونه رسميا فلا وهم الدور ظاهر اذ لا يعقل
معنى الذي يثبت والذي امكن ونحو ذلك الا بعد تعقل معنى الحصول في
الاعيان والاذهان ولو سلم فلا خفاء في ان معنى الوجود اوضح عند العقل
من هذه الاعتبارات وقد يلزم الدور بان الموصوف المقدر وهذه الصفات
اعني الذي يثبت والذي يخبر والذي ينقسم هو الموجود لا غير اذ غيره اما
الوجود او العدم او المعدوم وكل شيء منها يصدق وعلى الموجود وهو ضعيف
لان المفهومات لا تنحصر فيما ذكر فيجوز ان يقدر مثل المعنى والامر والشيء
وما يصدق على الموجود وغيره وان قصد كونه تعريفا اسميا فلا خفاء في
انه ليس اوضح دلالة على المقصود من لفظ الموجود بل اخفى فلا يصلح
اسميا لانا لا نسلم رسميا على ان كلا منها صادق على الموجود وبعضها
على اعتبار الموجودات وقد يتكلف بعدم صدق الثابت العين على الوجود
بان معناه الثابت بنفسه في نفسه من حيث هي هي لا باعتبار امر اخر
يضاف الموجود بانه ثابت من حيث اتصافه بالموجود والثابت اعم لان
يكون ثابتا لنفسه وهو الوجود او بالموجود وهو الموجودات **والذي يظهر**
بانه كالدلالة للفظ عينه على هذا المعنى وكما يعرف بان الثابت العين الثبوت
وهو معنى الوجود وكون هذه التعريفات للوجود هو ظاهر كلام التجريد
والمباحث المشرقية وفي كلام الشفاء ان الوجود هو الثابت العين والعدم
ومن والمنفي هو المنفي العين وكان زيادة لفظ العين لدفع توهم ان يراد
الثابت لشيء والمنفي عن شيء فان ذلك معنى المحمول لا الوجود
وفي كلام … ان الموجود ما امكن الفعل والانفعال والوجود ما امكنه الفعل
والانفعال **قوله** واستدل بوجوه الاول ان التصديق البديهي بتنافي
الوجود والعدم يتوقف على تصوره ورد بانه ان اريد البداهة مطلقا بمعنى
عدم التوقف على كسب اصلا فممنوع بل مصادرة او بداهة الحكم بمعنى
انه لا يستلزم تصور الحقيقة وكذا بناء في اكتسابه **ثم** ان الامام جعل التصديق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)